



ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق ودورها في تغيير الاستراتيجية الأمريكية

بشار فتحي جاسم العكدي*

مقدمة

عند الحديث عن التاريخ السياسي لأي دولة في العالم فأننا نرى ان اغلب الدول مرت بثورات وانتفاضات أثرت بشكل سلبي أو إيجابي على النظام السياسي لذلك البلد. لان الثورة تعبر عن رؤية لأشخاص يختلفون في أفكارهم مع الأنظمة الحاكمة. فتأتي الثورة محصلة نهائية لتضارب هذه الأفكار والمفاهيم . وهذا بدوره ينعكس على السياسة الداخلية والخارجية للبلد. لان اختلاف الأفكار سيؤدي إلى اختلاف الحلول للمشاكل التي تواجهها الدولة. ومادمننا بصدد الحديث عن الثورات فأننا سنتطرق إلى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق و التي أطاحت بالنظام الملكي الذي كان يحكم العراق قرابة الأربعة عقود وجاءت بالنظام الجمهوري، والتي مثلت منعطفًا كبيرًا في تاريخ العراق السياسي الحديث لأن الفكر الذي جاءت به الثورة يختلف اختلافًا جوهريًا عن الفكر الذي كان يحمله النظام الملكي السابق لاسيما وان النظام الملكي كانت تربطه بالولايات المتحدة الأمريكية وخصوصًا في الفترة الأخيرة علاقات قوية ومتينة، وأن النظام الجمهوري الذي جاءت به الثورة مثل ايدولوجية مختلفة في مضمونها عن الفكر الملكي السابق، أذ نجد النظام الجديد ساير إلى حد معين التيار الشيوعي السوفيتي. أن هذا التناقض في الفكر أنعكس بدوره على العلاقة بين الحكومة العراقية الجديدة والولايات المتحدة الأمريكية، وأن الأحداث التي رافقت الثورة من هجوم

* مدرس مساعد، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل.



على السفارة الأمريكية والأعتداء على الرعايا الأمريكان في العراق كان له الأثر الكبير في تردي العلاقة بين الطرفين.

الذي يهمننا في الأمر ودون الدخول في التفاصيل هو أثر هذه الثورة في تغيير الاستراتيجية الأمريكية في العراق بعد فقدان الثقة بين الحكومتين وكيف أن الأمريكان خسروا بقيامها حليفا قويا في المنطقة خصوصا وأن العراق وما يتمتع به من موقع استراتيجي مثل جدارا عازلا لانتشار المد الشيوعي في المنطقة العربية.

قسم البحث إلى محورين أساسيين. المحور الأول تناول تطور العلاقات العراقية الأمريكية قبل الثورة. أما المحور الثاني وهو المهم فتطرقنا فيه إلى موضوعين رئيسيين، الأول هو أثر الثورة في تغيير الاستراتيجية الأمريكية في العراق والتوجه نحو إيران لكي تؤدي نفس الدور الذي كان يؤديه العراق قبل الثورة. والموضوع الثاني الموقف الأمريكي من مطالبة العراق وعلى لسان رئيس وزرائه الزعيم عبد الكريم قاسم بضم الكويت باعتبارها جزء لا يتجزأ من العراق وما نتج عنه من مواقف أمريكية متشددة.

أولا: طبيعة العلاقات العراقية - الأمريكية قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

عندما نتكلم عن موضوع تاريخي يجب علينا ان نلقي نظرة سريعة على الأوضاع التي سبقت وقوع الحدث. ومادما بصدد الحديث عن العلاقات العراقية - الأمريكية فيجب علينا العودة إلى الوراء قليلا لمعرفة طبيعة العلاقات التي كانت سائدة قبل اندلاع الثورة.

تعود بواكير نشوء العلاقات العراقية الأمريكية الرسمية إلى ١٤ أيلول ١٨٨٨ عندما فتحت الولايات المتحدة قنصلية لها في بغداد وعينت جون هنري (John Henry) أول قنصل امريكي فيها^(١). ومع مجيء الحرب العالمية الثانية ومارافقها من أحداث وتطورات عززت الوجود الأمريكي في المنطقة وبالتحديد في العراق لما يمتلكه من ثروة نفطية هائلة، إضافة إلى الموقع الإستراتيجي الذي يتمتع به. كل ذلك دفع الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت (Franklin D Roosevelt) (١٩٣٦-١٩٤٥) إلى ارسال برقية إلى الحكومة العراقية في ١٥ تشرين الأول ١٩٣٩ تضمنت دعوة العراق للمشاركة



في المؤتمر العالمي الذي أنعقد في واشنطن للنظر في القضايا الدولية، إلا أن العراق كان مترددا في قبول الدعوة أول الأمر لكنه وافق بعد الحاح الرئيس الأمريكي على المشاركة فيه عام ١٩٤٠^(٢).

وكرد على السياسة الأمريكية تجاه العراق، قام العراق من جانبه بمفاتيحة الوزير المفوض الأمريكي في العراق بول نابنشو (Paul Knabnshue) عن رغبته في فتح قنصلية عراقية في واشنطن، وبعد سلسلة مراسلات بين الطرفين تمت الموافقة على تأسيس القنصلية في آذار ١٩٤٢، وصدر كتاب بتعيين علي جودت بدرجة قنصل عام في واشنطن وقدم أوراق اعتماده إلى الرئيس الأمريكي روزفلت في نيسان ١٩٤٢^(٣).

والذي يجب الإشارة إليه أن العلاقات العراقية-الأمريكية في هذه الفترة تحديداً قد أخذت منحاً تصاعدياً، ولعل السبب في ذلك يعود إلى الضعف الذي أصاب بريطانيا والتي كانت تمثل القوة العظمى في المنطقة وعدم قدرتها على الاستمرار في إدارة مستعمراتها، وبما أن العراق جزء من هذه المستعمرة فكان من الطبيعي أن تلعب الولايات المتحدة الدور الذي كانت تلعبه بريطانيا لاسيما إذا علمنا أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تعيش صراع مصالح خفي مع بريطانيا في العراق. ولتكريس الوجود الأمريكي في العراق وجه الرئيس الأمريكي هاري ترومان (Hary Troman) (١٩٤٥-١٩٥٢) دعوة إلى الوصي عبد الإله لزيارة الولايات المتحدة في ١٥ آيار ١٩٤٥ وعلى أثرها غادر الوصي عبد الإله بغداد متوجهاً إلى واشنطن في ٢٢ آيار ١٩٤٥ يرافقه نوري السعيد وعلي جودت الأيوبي وآخرين واستقبل استقبالاً كبيراً آنذاك^(٤).

يمكن القول أن زيارة الوصي للولايات المتحدة تعد نقطة تحول مهمة في مسار العلاقات العراقية الأمريكية خصوصاً بعد الضعف الذي أصاب بريطانيا وظهور الولايات المتحدة كقوة جديدة، إذ فتحت الحكومة العراقية المجال لدخول النفوذ الأمريكي وفي جوانب مهمة كالجيش والتعليم والاقتصاد والنفط، إضافة إلى شمول العراق بالمساعدات التي كانت تقدمها الولايات المتحدة للدول



الصديقة والحليفة. وفي بداية الخمسينات من القرن الماضي بدأ مركز بريطانيا بالتدهور والهبوط الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى التفكير في ملئ الفراغ الذي ستتركه بريطانيا، ومن هذا المنطلق قام وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس (John F. Dallas) بزيارة إلى بعض دول الشرق الأوسط في ٢٧ آيار ١٩٥٣^(٥). في تلك الأثناء كان المد الشيوعي السوفيتي قد بدأ يشكل تهديدا للمصالح الأمريكية في المنطقة، فكان من الطبيعي ان يكون للعراق نصيب اكبر من المساعدات العسكرية الأمريكية لما له من أهمية جغرافية كونه قريبا من الاتحاد السوفيتي، إذ كانت المساعدات الأمريكية موجهة بالتحديد ضد السوفيت وإقامة كتل إقليمي يعزل الاتحاد السوفيتي عن المنطقة^(٦). من خلال ما تقدم نجد ان الولايات المتحدة أرادت بتغلغلها في العراق الحصول على مكسبين مهمين. الاول هو السيطرة على نظام الحكم في العراق وبالتالي السيطرة على الثروة النفطية الكبيرة التي يمتلكها العراق. والثاني جعل العراق جدارا عازلا للمنطقة عن المد الشيوعي السوفيتي.

ثانيا: ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ودورها في تغيير الاستراتيجية الأمريكية في العراق
ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق هي مرحلة مهمة من المراحل التي مر بها تاريخ العراق الحديث والتي انعكست آثارها ليس على العراق وحده وانما على دول الجوار والدول الأجنبية التي كانت متغلغلة في العراق وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، فعلى الرغم من العلاقة الجيدة التي كانت قائمة بين الحكومتان ومع وجود اجهزة المخابرات الأمريكية في العراق إلا أنها لم تستطع التنبؤ بالثورة ولا بزمان حدوثها، والأمر الذي شكل مفاجئة للامريكان هو مجيء نظام حكم معادي لهم، ومثلما كانت هي ثورة ضد نظام حكم، كانت ثورة ضد الوجود الأمريكي في العراق. وسنتطرق في هذا المحور إلى موضوعين مهمين، الاول هو ردة الفعل الأمريكية تجاه الثورة وكيف تمكنت الثورة من تغيير الاستراتيجية الأمريكية وتوجيهها إلى ايران بدلا من العراق، والثاني هو الموقف الأمريكي الراض للمطالبة العراقية بضم الكويت باعتبارها جزءا لا يتجزأ من العراق.



١- توجه السياسة الأمريكية نحو ايران

وجهت ثورة ٤ اتموز في العراق ضربة كبيرة لمصالح الولايات المتحدة الامريكية ولجهاز مخابراتها المركزي، إذ لم يتوقع الامريكان ان يقوم انقلاب في العراق يطيح بنظام الحكم الملكي القائم والموالي للغرب لاسيما إذا علمنا ان انقلابا كان يستهدف الحكم الملكي في الاردن قد تم القضاء عليه قبل انقلاب بغداد وبمساعدة المخابرات والسفارة الامريكية في الاردن^(٧).

وكرد فعل على ماحدث، قررت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الامريكي دعوة المسؤولين في وكالة المخابرات المركزية لأستجوابهم عن كيفية حدوث ثورة العراق بتلك الصورة المبالغية^(٨). إذ مثلت الثورة رد فعل لدى الكونغرس الامريكي بسبب نجاحها وان انتصار الزعيم عبد الكريم قاسم في ثورته كان يهدد بفتح فجوة في الخطوط الدفاعية للديمقراطية^(٩) -من وجهة النظر الامريكية-. واللافت للانتباه هنا هو ان الامريكان في كل سياساتهم الخارجية ومنذ القدم يستخدمون مصطلحات تعبر عن الحرية والديمقراطية للتغطية على أساليبهم الهمجية وغطرستهم في السيطرة على ثروات ومقدرات البلاد التي تقودها انظمه دكتاتوريه من وجهة نظرهم وهو أسلوب من أساليب السياسة الأمريكية الخارجية والذي تحاول من خلاله تغيير أنظمة الحكم التي لا تتصاع لسياسة الديمقراطية الامريكية !!.

وكدليل على ان الثورة كانت ضربة للحكومة الامريكية فقد جاءت ردود الأفعال سريعة من قبل الرئيس الامريكي دوايت ديفيد ايزنهاور (Dwight David Eisenhower) (١٩٥٢-١٩٦١)، إذ قال في تعليق له على الثورة: (ان هذه البلاد -العراق- التي كنا نعتمد عليها اعتمادا كلياً في ان تكون الحصن المنيع للاستقرار في المنطقة)^(١٠). وهذا الخطاب دليل واضح على الدور الكبير الذي كان يمثله العراق في الاستراتيجية الامريكية لولا حدوث الثورة.



وبالمقابل، كان للشعب العراقي كلمته في هذه الثورة، إذ ان العراقيين كانوا لا يرغبون بوجود الامريكان او اي اجنبي آخر على اراضيهم. وكرد فعل حتمي للثورة فقد تمت مطاردة الدبلوماسيين والعاملين الاجانب في العراق وتم القاء القبض على ثلاثة امريكان وقتلهم من قبل الشعب العراقي الثائر ضد الوجود الاجنبي، الامر الذي شكل ردة فعل قوية، من الجانب الامريكي^(١١). وإلى جانب ما حصل كانت هنالك بعض الامور التي ساعدت على تردي العلاقة بين الولايات المتحدة والحكومة العراقية الجديدة منها تأخر اعتراف الحكومة الامريكية بالحكومة العراقية الجديدة على اعتبار انها امر واقع. إذ قام عبد الجبار الجومرد وزير خارجية العراق آنذاك بإخبار السفير الامريكي في بغداد ولدما رغل من باستياء الحكومة العراقية من عدم اعتراف الامريكان بهم، هذا الاستياء دفع الامريكان على الرغم من عدم قبولهم بالحكم الجديد وتخوفهم منه إلى الاعتراف به في بداية آب عام ١٩٥٨^(١٢).

على الرغم من اعتراف الامريكان بالحكومة الجديدة الا إنهم كانوا لا يثقون بها ولا يبنون عليها آمالاً في ان تمارس الدور الذي كانت تمارسه الحكومة السابقة. لذلك ارسلت واشنطن إلى بغداد مساعد وزير الخارجية الامريكي راونتري (Rawantre) للتفاوض مع الحكومة العراقية، الا انه استقبل بمظاهرات عدائية ويافطات رفعها المتظاهرون تقول: "عد إلى بلادك يا راونتري"، ولم يحصل راونتري على نتائج جيدة من لقائه مع رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم رغم ان الأخير طمأنه بأنه سيحترم سائر المعاهدات بين الطرفين^(١٣).

الامريكان من جهة لم يرق لهم التعامل مع الحكومة الجديدة خصوصاً وانها ضمت في بطانتها عدداً من الشيوعيين المعروفين أمثال وصفي طاهر قائد الحرس الشخصي ولطفي طاهر مدير المطبوعات وسليم الكرخي مدير الاذاعة والتلفزيون وفاضل المهداوي رئيس محكمة الشعب^(١٤). فكان من الطبيعي ان تبحث الحكومة الامريكية عن بديل او حليف يأخذ الدور الذي كان يمثلته العراق في الاستراتيجية الامريكية، فلم تجد الولايات المتحدة أفضل من إيران لتلعب نفس الدور الذي كان يلعبه العراق، لأن إيران بلد يمتلك ثروة نفطية



كبيرة والاهم من ذلك ان إيران تحاذي الاتحاد السوفيتي الذي يشكل تهديدا للمصالح الامريكية في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط.

في نفس الوقت الذي بدأت فيه الولايات المتحدة الامريكية تفكر في إيجاد بديل للعراق بدأت ايران تظهر القلق من جراء سقوط النظام الملكي في العراق وخوفها من امتداد الثورة اليها، ونتيجة لذلك وفي مؤتمر وزراء خارجية حلف بغداد والمنعقد في كراتشي بباكستان في كانون اول ١٩٥٩، أعرب رئيس الوزراء الإيراني حسين إقبال عن عدم ارتياحه من حجم المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة لايران و طلبت ايران زيادة حجم المساعدات وخاصة في النواحي العسكرية وتزويدهم بالأسلحة الحديثة^(١٥). هذا التقارب الامريكي-الايراني كان له مبرراته خصوصا بعد فقدان الثقة بين حكومة الزعيم عبد الكريم قاسم والامريكان اثر زيارة راونتري لبغداد وعدم قدرة أي طرف من التعامل مع الطرف الآخر بالرغم من الوعود التي أعطاها الزعيم لراونتري، الا ان الأمريكان كانوا غير مطمئنين لهذه الوعود، ونتيجة لذلك ازدادت شدة الخصومة بين العراق والولايات المتحدة نتيجة للتحالف الامريكي الايراني واندفعت الولايات المتحدة بكامل ثقلها لتسليح ايران على نحو كبير^(١٦).

ان ثورة ١٤ تموز في العراق وخوف السلطة الحاكمة في ايران والمتمثلة بالشاه محمد رضا بهلوي من ان تؤثر ثورة العراق عليه بشكل سلبي واندفاع الولايات المتحدة لتحل محل بريطانيا والخوف من الامتداد السوفيتي الى المنطقة كان لها الاثر الكبير في تقوية العلاقات الامريكية الايرانية، لذلك طلب الشاه من الولايات المتحدة ان تتدخل في ايران إذا ماتعرضت إلى هجوم من قبل السوفيت او اي جهة خارجية بما في ذلك العراق^(١٧). هذا التقارب كان لا بد له من ان يأخذ شكل رسمي. وبالفعل تم عقد اتفاق عسكري بين الولايات المتحدة الامريكية وايران في ٥ آذار ١٩٥٩ وقعه السفير الأمريكي في انقره مستر هورن (Mr. Horun) والسفير الايراني هناك حسين عارف، تعهدت الولايات المتحدة بموجبه بالدفاع العسكري عن ايران ضد أي هجوم وليس فقط



تقديم المساعدات من سلاح وعتاد وموئن، وعلى هذا الأساس أصبح للولايات المتحدة حق التدخل العسكري في إيران^(١٨).

ومن خلال ما تقدم نجد ان الولايات المتحدة وجدت ضالتها في ايران بعد ثورة ١٤ تموز ولو لبعض الوقت لان العراق يمثل أهمية كبيرة في الاستراتيجية الأمريكية لايمكن للولايات المتحدة أن تستغني عنه وهذا ما نراه على ارض الواقع بعدما احتلت الولايات المتحدة الأمريكية العراق بعد مرور ٥٠ عاما تقريبا على اندلاع ثورة ١٤ تموز.

٢ - موقف الولايات المتحدة من مطالبة العراق بضم الكويت:

من المسائل المهمة الأخرى التي واجهت العلاقات العراقية الأمريكية والتي أثرت عليها بشكل سلبي هي مسألة مطالبة العراق بالكويت، أذ فاجأ الزعيم الركن عبد الكريم قاسم الرأي العام المحلي والدولي بإعلانه المطالبة بالكويت بعد إعلان استقلالها من بريطانيا في ١٩ تموز ١٩٦١ واعتبارها قضاء ملحقا بلواء البصرة وأشار إلى عدد من الوثائق التي تدعم موقفه^(١٩). وقد نشرت جريدة العهد الجديد البغدادية الصادرة بتاريخ ٢٩ حزيران ١٩٦١ إلى وثيقة تاريخية تؤكد صحة ادعاءات الزعيم عبد الكريم قاسم بالكويت، هذه الوثيقة كانت موجهة إلى شيخ الكويت عبد الله الصباح تخبره بأنه يعامل معاملته العشائر العربية التابعة لولاية البصرة وأنه جزء من ولاية البصرة^(٢٠). وعلى ما يبدو فان عبد الكريم قاسم كان يدرك خطورة هذا المطلب وما تمثله الكويت بالنسبة للمصالح الاستعمارية الأمريكية، فاراد ان يدعم مطلبه ببعض الوثائق التاريخية التي تؤيد هذا المطلب.

وبالفعل جاءت ردود الأفعال سريعة وقوية، حيث وقفت الدول الغربية بصورة عامة والولايات المتحدة بصورة خاصة موقف المعارض لهذا المطلب، إذ أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٧ حزيران ١٩٦١ اعترافها الرسمي بحكومة الكويت على اساس انها دولة مستقلة وذات سيادة^(٢١). وعلى نفس الغرار صرح لنكولن هوايت (L.. Hawayat) الناطق الصحفي باسم وزارة الخارجية الأمريكية في مؤتمر صحفي عقده بتاريخ ٢٧ حزيران ١٩٦١ بأنه على الرغم من ان الولايات المتحدة لم تتبادل التمثيل الدبلوماسي مع الكويت -لغاية هذه



الفترة- فانه توجد للولايات المتحدة قنصلية في الكويت وان الولايات المتحدة تعد الكويت دولة ذات سيادة، وقال إذا طلبت الكويت إنشاء علاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة فاننا سنوافق على هذا المطلب^(٢٢). وبالفعل وبعد مرور عام تقريبا أقامت الولايات المتحدة تمثيلا دبلوماسيا مع الكويت في أوائل حزيران ١٩٦٢^(٢٣).

في سياق ماتقدم نرى ان الولايات المتحدة ارادت عزل الحكومة العراقية الجديدة عن طريق اقامة اتفاقيات مع الدول المحيطة بالعراق تخولها بالتدخل عسكريا ضد أي خطر خارجي خصوصا وان نظام الحكم الجديد لايلبي طموحات الحكومة الامريكية، والذي دفع الولايات المتحدة لتعزيز نفوذها في الكويت هو تردي العلاقة بين العراق والولايات المتحدة الامريكية.

ونتيجة لذلك وبعد ما آلت اليه العلاقة من تدهور بين العراق والولايات المتحدة قام العراق بسحب سفيره من واشنطن وقطع علاقاته الدبلوماسية معها وطالب بسحب السفير الامريكي من بغداد^(٢٤). وبقيت العلاقات العراقية الأمريكية مقطوعة حتى قيام ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق والتي أطاحت بنظام عبد الكريم قاسم، إذ مثلت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق منعطفًا مهما في السياسة الخارجية العراقية تمثل هذا المنعطف في الفكر الذي كان يحمله أصحاب هذه الثورة حيث مثلوا رؤى تختلف عكسيا عما كان يحمله سياسيو الحكم الملكي.

خاتمة

من خلال ما تقدم يمكن إيجاز حصيلة البحث بنقاط مهمة شكلت محاور الدراسة:



- ١- الولايات المتحدة عدت نفسها الوريث الشرعي للدولة البريطانية التي كانت تسيطر على المشرق العربي، إذ بعد دخول بريطانيا الحرب العالمية الثانية خرجت منهكة وغير قادرة على إدارة المناطق التي كانت تحتلها، فكان من الطبيعي ان تحل الولايات المتحدة محلها خصوصا وان الولايات المتحدة بدأت تصبح قوة كبيرة في المنطقة.
- ٢- عند ظهور الولايات المتحدة كقوة كان هنالك اتجاه آخر يسير محاذيا للامريكان الا وهو المد الشيوعي والمتمثل بالاتحاد السوفيتي فكان من الطبيعي ان تقف الولايات المتحدة بوجه هذا المد ليس خوفا على الدول العربية وإنما خوفا على مصالحها وخصوصا منطقة الخليج العربي لما تمتلكه هذه المنطقة من ثروة نفطية هائلة.
- ٣- كانت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق ضربة قوية للولايات المتحدة الامريكية لم تكن في حساباتها، إذ ان النظام الملكي الذي كان قائما في العراق وخصوصا في الفترة الأخيرة من حكمه بدأ يتوجه وبشكل ملحوظ نحو الولايات المتحدة، إذ مثلت الثورة فشل أجهزة المخابرات الامريكية رغم تغلغلها في العراق في التنبؤ بالثورة.
- ٤- لايمكن لنا نحن كباحثين ان نعتبر النظام الملكي الذي كان قائما آنذاك نظاما عميلا او خائنا لشعبه لأنه توجه إلى الولايات المتحدة في تعاملاته الخارجية، فالنظام الملكي شأنه شأن بقية الأنظمة العربية التي كانت قائمة آنذاك فهو حاول الحصول على بعض المكاسب من الغرب لان الإمكانات التي كانت تمتلكها تلك الحكومة بسيطة، لذلك حاولت ان تطور نفسها من خلال التعامل او الاحتكاك بمظاهر التطور والتقدم الأجنبي.
- ٥- ونقطة أخرى مهمة يجب الإشارة إليها وهي ان الأمريكان عندما يريدون السيطرة على بلد ما او احتلاله يطلقون شعارات الديمقراطية والحرية لإنقاذ البلدان من الانظمة الحاكمة التي تحكمها، وهذا ما نراه واضحا من خلال تصريحات الرئيس الأمريكي ايزنهاور عندما تفاجأ بالثورة، والواقع ان هذا أسلوب من أساليب الاحتلال الأمريكي فهو يطلق حملة دعائية كبيرة لحملته قبل تنفيذها لكي يظل الرأي العام وهذا الأسلوب استخدمه الأمريكان قبل احتلالهم للعراق عام ٢٠٠٣.



- ٦- ان العداء العربي الفارسي عداً قديم جداً، فبمجرد ان حدثت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق نرى الولايات المتحدة تتوجه في سياستها نحو ايران لاتخاذها قاعدة لرسم سياستها التوسعية في العراق والمنطقة العربية.
- ٧- ان الدعم الأمريكي للكويت بعد مطالبة الزعيم عبد الكريم قاسم بها لم يكن المقصود به الوقوف إلى جانب الكويت على أساس إنها دولة ذات سيادة، إنما الغرض منه هو تكريس التجزئة التي أوجدها الاستعمار الغربي بين الدول العربية وللسيطرة على منابع النفط التي تمتلكها الكويت من خلال تكبيلها بمعاهدات واتفاقيات تعطيها حق التنقيب واستخراج النفط ولفترات طويلة جداً.



الهوامش والمراجع

- (١) اياد علي ياسين سرحان، بواكير النشاط الاميركي في العراق حتى عام ١٩٢١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية - جامعة الموصل ٢٠٠١، ص ١٨.
- (٢) بشار فتحي جاسم العكدي، صراع النفوذ البريطاني-الاميركي في العراق ١٩٣٩-١٩٥٨ دراسة تاريخية سياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية - جامعة الموصل ٢٠٠٣، ص ٥١.
- (٣) المصدر نفسه، ص ٥١-٥٢.
- (٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٦، (بيروت-١٩٧٨)، ص ٢٥٠.
- (٥) علاء محمد جاسم الحربي، العلاقات العراقية-البريطانية ١٩٤٥-١٩٥٨، ط ١، (بغداد ٢٠٠٢)، ص ٢٣١.
- (٦) الحسني، مصدر سابق، ج ٩، ص ٩٤.
- (٧) اندرو تولي، حقيقة الجاسوسية الاميركية، ترجمة د. فؤاد ايوب، (دار الاديب ١٩٤٦)، ص ١٠١-١٠٢.
- (٨) المصدر نفسه، ص ١٠١.
- (٩) المصدر نفسه، ص ١٠٢.
- (١٠) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ط ١، (بيروت-١٩٧٤)، ص ٧٩.
- (١١) تولي، مصدر سابق، ص ١٠٣-١٠٤.
- (١٢) ولدنار غلمن، عراق نوري السعيد، (لام-لا-ز)، ص ٣٥٠.
- (١٣) تولي، المصدر السابق، ص ١٠٦.
- (١٤) المصدر نفسه، ص ١٠٦.
- (١٥) نوري عبد البخيت السامرائي، من تاريخ النفوذ الأمريكي في إيران، مجلة الخليج العربي (البصرة)، المجلد الخامس عشر، العدد ١، (البصرة-١٩٨٣)، ص ١٦٤.
- (١٦) إبراهيم خليل العلاف، موقع العراق في الاستراتيجية الأمريكية المعاصرة، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، السنة ٢، العدد ٤، (الموصل-٢٠٠٥)، ص ٦-٧.
- (١٧) صالح محمد صالح العلي، "العلاقات بين إيران والعراق محطات الالتقاء والافتراق ١٩٢١-١٩٧٩"، مجلة دراسات تاريخية، العدد ١، السنة الأولى، (البصرة-٢٠٠٠)، ص ١٩.
- (١٨) السامرائي، مصدر سابق، ص ١٦٥.
- (١٩) حسن العلوي، عبد الكريم قاسم رؤيا بعد العشرين، (لندن-١٩٨٣)، ص ٥٧.
- (٢٠) للاطلاع على الوثيقة، انظر جريدة العهد الجديد، العدد ١٦١، السنة الأولى، في ٢٩ حزيران ١٩٦١.
- (٢١) جريدة البلاد البغدادية، العدد ٦١٣٢، السنة ٣٢، في ٢٨ حزيران ١٩٦١.
- (٢٢) المصدر نفسه.
- (٢٣) محمد جاسم محمد، العلاقات العراقية-الخليجية ١٩٥٨-١٩٧٨، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية القانون والسياسة، (بغداد -١٩٨٠)، ص ١٢٦.
- (٢٤) المصدر نفسه، ص ١٢٦.